Journal of Humanities and Social Sciences Studies (JHSSS)
ISSN: 2663-7197
www.hsss.org

تحقيق سماع الرواة في الأسانيد: دراسة تأصيلية

د. عبدالرحمن بن عبدالله الحازمي
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية في كلية العلوم والآداب، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة مسألة من أهم مسائل علم علل الحديث وهي تحقيق سماع الرواة في الأسانيد بين راويين يُظن ثبوت السماع بينهما واتصال السند. وقد اعتنت هذه الدراسة بتحقيق السماع في الأسانيد وجمع القرائن الدالة على انتفاء السماع فيها مع ضرب الأمثلة الدالة عليه من خلال تطبيقات نقاد الحديث.وتهدف هذه الدراسة إلى بيان شدة تحري الأئمة في التأكد من صحة السماع الموجود في الأسانيد من عدمه. واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي لجمع هذه القرائن، ثم أتبع ذلك بالمنهج النقدي المعتمد على التحليل بدراسة هذه القرائن وبيان مدى وجاهتها وقوتها في ميزان النقد الحديثي.

الكلمات المفتاحية: علل الحديث، تحقيق، السماع، الأسانيد، السنة النبوية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:
فإن اتصال السند من أهم الأمور التي ينبغي أن يبحث فيها الناقد ويتأكد من تحققها ليكون حكمه على سند الحديث دقيقاً، وهذا ما كان نقاد الحديث فإنهم لم يكونوا يغترون بظاهر السند الذي يدل على الاتصال بل يفتشون ويبحثون عن الدلائل والقرائن التي تؤكد اتصال السند أو تنفيه، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لجمع الدلائل وبيان الطرق التي سلكها نقاد الحديث في الكشف عن الأوهام الواقعة في إثبات السماع المتعلقة بعدم إدراك الراوي لشيخه أو عدم سماعه ممن روى عنه، ولا يخفى صلة هذا الأمر الوثيقة بعلم العلل لشدة خفائه وغموضه.

أهمية الدراسة والهدف منها

تظهر أهمية الدراسة في معرفة صحة السماعات وثبوتها وما لذلك من أثر في الحكم على الأسانيد بالاتصال أو الانقطاع، وخاصة أن كثيرا من الباحثين قد يغترون بظاهر السند فيحكمون باتصاله وربما حكموا بصحة الحديث إذا توفرت الشروط الأخرى.
وتهدف هذه الدراسة إلى بيان تيقظ نقاد الحديث، وشدة تحريهم في شرط الاتصال، والتأكد من صحة السماع في الأسانيد، وبيان طرائقهم في ذلك، وأساليبهم في كشف العلل الخفية، مؤيدة بالأمثلة العملية من واقع الرواية.

مشكلة الدراسة

إن الحكم على السند بالاتصال أو الانقطاع يتوقف على قبول صيغة التحديث بين الرواة والتأكد من دلالتها على الاتصال أو عدمه، وقد تكون صيغة التحديث في بعض الأحيان وهما، وعدم التنبه لها ينبني عليه حكم غير صحيح، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين وسائل وطرق كشف التصريح بالسماع غير الصحيح.

منهجية البحث

الاستقراء والتحليل والاستنباط، فقد عملت في هذا البحث وفق المنهج التالي: استقراء الكتب ذات العلاقة بموضوع البحث مثل كتب العلل والمراسيل والتواريخ، ثم دراسة هذه الأمثلة دراسة تحليلية نقدية لاستنباط الطريق التي تم من خلالها الكشف عن عدم السماع ثم توزيع هذه الطرق على مباحث هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

بسؤال المختصين من أهل الحديث والبحث عن دراسات حول هذا الموضوع لم أجد من أفردها بدراسة خاصة، ولعل السبب في ذلك دقة هذه المسألة وكونها مسألة جزئية ضمن مسألة متصلة بعلم العلل الذي هو من أدق العلوم وأخفاها.
وقد وجدت دراسات قريبة من هذا الموضوع، منها:

- دراسة بعنوان (إعلال التصريح بالسماع في الأسانيد دراسة نظرية تطبيقية) للدكتورة مريم الأحيدب، وهي وإن كانت تبحث في علل التصريح بالسماع إلا أنها لم تذكر طرق النقاد في اكتشاف هذه العلة وهو ما حاولنا تغطيته هذا البحث.
- بحث بعنوان (علل التصريح بالسماع في روايات الثقات غير المدلسين) للدكتور ياسر الشمالي تحدّث فيه عن أساليب النقاد في كشف العلل، وعن أسباب وقوع أوهام التصريح بالسماع وعلاقته بالانقطاع، ولكنه جعل بحثه خاصا بروايات الثقات غير المدلسين، والإشكالية في هذه الأمور تتعلق بروايات المدلسين أكثر من غيرهم، وقد ذكر خلال بحثه بعضا من هذه الدلائل ولم يستوعبها، فزدنا عليه في الدلائل المذكورة، وفي الأمثلة التطبيقية المذكورة تحتها.
- بحث بعنوان عبارات (نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية تطبيقية في كتابه التاريخ الكبير) للدكتور سعيد بواعنة، وهو خاص بالتاريخ الكبير للبخاري ومخصص لعبارات نفي السماع وليس السماع الذي لا يصح.

خطة البحث: جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة على التفصيل الآتي:
- المقدمة وفيها أهمية الموضوع والهدف منه والمنهجية المتبعة فيه.
المبحث الأول : تحقيق السماع المتعلق بالتاريخ وعلم طبقات الرواة، وفيه أربعة مطالب.
المطلب الأول: وفاة الشيخ قبل ولادة الراوي، أو قبل دخول الراوي بلده.
المطلب الثاني: عدم سماع الراوي من شيخه.
المطلب الثالث: اختلاف البلدان مع عدم اجتماع الشيخ والتلميذ في بلد واحد.
المطلب الرابع: ألا يكون الشيخ من طبقة شيوخ الراوي .
المبحث الثاني: تحقيق السماع باعتراف الراوي، أو أحكام نقاد الحديث، وفيه أربعة مطالب.
المطلب الأول: اتفاق الأئمة على عدم إدراك الراوي لشيخه.
المطلب الثاني: اعتراف الراوي بعدم سماعه أو إدراكه لمن صرح بالسماع منه.
المطلب الثالث: تفرد الراوي الذي لا يحتمل تفرده بالتصريح بالسماع.
المطلب الرابع: حكم أهل بلد الراوي بنفي سماعه من شيخه.
الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.
ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول : تحقيق السماع المتعلق بالتاريخ، وعلم طبقات الرواة.

المطلب الأول:

وفاة الشيخ قبل ولادة الراوي، أو قبل دخول الراوي بلده.

قد نجد أحياناً تصريحاً من راو بالسماع من شيخ لم يدركه أصلاً وإنما روى عنه مرسلاً فأخطأ السامع فظنه مسموعاً، وكثيراً ما يحكم الحفاظ المتيقظون على مثل هذه الروايات بالإرسال وعلى الراوي الذي صرح بالسماع بالوهم[1].
فإذا ولد الراوي بعد وفاة الشيخ نفوا السماع، وكذا إن مات الشيخ في حال صغر الراوي قبل إمكان سماعه من شيخه.
فمن أمثلة الوهم في التصريح بالسماع في الرواية عن شيخ مات قبل ولادته ما رواه فطر عن أبي إسحاق عن عبد الجبار: سمعت أبي، قال البخاري: "ولد عبد الجبار بعد موت أبيه بستة أشهر، وقال فطر: عن أبي إسحاق عن عبد الجبار سمعت أبي، ولا يصح"[2] .

[1] ينظر: علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، لأسعد تيم، (ص 86).

فقد نفى البخاري سماع عبدالجبار بن وائل بن حجر الحضرمي من أبيه؛ لأنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر.
وقد يحكمون بضعف الراوي وربما كذبوه إذا تعمد ذلك، كما حصل من محمد بن حاتم الْكَشِّيِّ[3] عندما حدَّث عن عبد بن حميد (ت 249هـ) فسأله الحاكم عن مولده، فقال: سنة ستين ومائتين، فقال الحاكم: هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة![4].

وادعى مأمون بن أحمد السُّلَمي الهروي أنه سمع من هشام بن عمار، قال ابن حبان: "قلت له يوماً: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقلت: فإن هشام بن عمار الذي تروي عنه مات في سنة خمس وأربعين ومائتين، فقال: هذا هشام بن عمار آخر"[5].

وروى المعلى بن عرفان، قال: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم: أتراه بعث بعد الموت؟![6].

وإنما قال ذلك؛ لأن ابن مسعود تُوُفِّيَ سَنَةَ اثنتين أو ثلاث وثلاثين، قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، وقد وقعت صفين زمن علي – رضي الله عنهم جميعا-.

ومن ذلك أيضاً رواية عبدالله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، قال الحافظ أبو علي النيسابوري: "حدَّث عن محمد بن أبي يعقوب الكرماني، فأتيته فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين، فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب قبل أن تولد بسبع سنين"[7].

المطلب الثاني

عدم سماع الراوي من شيخه.

قد يحكم الأئمة بإدراك الراوي شيخه ثم يتفقون على عدم سماعه منه، وذلك إما لصغر سنه، أو عدم ثبوت السماع، أو عدم ثبوت اللقاء، فيثبتون له الإدراك وينفون عنه السماع، وذلك يدل على أنه لا تلازم بين الإدراك وثبوت السماع.
فمن أمثلة ذلك أن ابن أبي حاتم روى عن أبيه، أنه قال:" الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً، لا أنه لم يدركه، قد أدركه، وأدرك من هو أكبر منه؛ ولكن لا يثبت له السماع منه؛ كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه؛ غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة "[8].

---

(2) التاريخ الكبير، للبخاري، (1/ 69 : 164)

(3) بفتح الكاف والشين المشددة، وقيل (الكِسي) بكسر الكاف والسين المهملة، وجاء في كتاب بغية الطلب (1 / 21) على الوجهين فقال : محمد بن حاتم الكشي – بالشين والسين معا-، وقال الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (3/ 1217): الكسي، بكسر وإهمال، نسبة إلى كس تعريب كش، ولهذا ينسب إليها أيضاً كشي بالمعجمة؛ وهي مدينة بما رواء النهر، قال ياقوت: قد تعرب فتكتب مهملة، وأهل تلك الديار لا يقولونها إلا بالفتح والإعجام، وهم أعرف، وأيضاً فهو اسم أعجمي يتلعب به، وأما ابن ماكولا فقال: دخلت بخارى وسمرقند فوجدتهم جميعهم يقولون كس بالكسر والإهمال" انتهى، وينظر الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (7/ 144) .

(4)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (4/ 308)

(5)المجروحين، لابن حبان، (45/3)

(6) مقدمة صحيح مسلم، (1/ 20)

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي، (392/2)، وينظر: الموضوعات، لابن الجوزي، (37/1)

(8)المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص: 192 : رقم 703)

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة مجاهد بن جبر، قال: "قال أبو زرعة مجاهد عن علي مرسل، قال أبي رحمه الله: مجاهد أدرك علياً، لا يُذكر رؤيةٌ ولا سماعٌ"[9].

ومن أمثلة نفي السماع بسبب وفاة الشيخ حال صغر الراوي قبل إمكان السماع منه قول أبي حاتم:" لم يلق إبراهيم النخعي أحداً من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، إلا عائشة؛ ولم يسمع منها شيئاً؛ فإنه دخل عليها وهو صغير "[10].

فأثبت لقاءه بعائشة - رضي الله عنها -، ولم يثبت له السماع منها.
وأخرج أحمد في مسنده قال: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، قال سليمان بن موسى: أخبرنا جابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة، ثم يخالفه إلى مقعده، ولكن ليقل: افسحوا "[11]

ففي هذا الحديث أن سليمان بن موسى قال: أخبرنا جابر، وهذا وهم من بعض الرواة؛ لأن سليمان لم يسمع من جابر، فقد سئل يحيى بن معين عن سليمان بن موسى عن جابر فقال: " مرسل" [12]، وقال البخاري: "سليمان لم يدرك أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم" [13].

وقد جاء عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وعن عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج، قال سليمان بن موسى: عن جابر هكذا، ولم يذكرا سماعا [14].

وقد نص الحافظ ابن رجب على هذا الأمر -أعني الإدراك أو اللقاء مع عدم السماع- وذكر أمثلة كثيرة له فقال:" وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي - رضي الله عنه- فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك: لم يثبت لهم السماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة، منهم الأعمش ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، وابن عون، وقرة بن خالد، رأوا أنساً ولم يسمعوا منه فرواياتهم عنه مرسله، كذا قاله أبو حاتم، وقاله أبو زرعة أيضاً في يحيى بن أبي كثير، وقال أحمد في يحيى بن أبي كثير: قد رأى أنساً فلا أدري سمع منه أم لا؟ ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية، والرؤية أبلغ من إمكان اللقى، وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يصح لهم سماع منه فرواياتهم عنه مرسله كطارق بن شهاب وغيره، وكذلك من علم منه أنه مع اللقاء لم يسمع ممن لقيه إلا شيئاً يسيراً فرواياته عنه زيادة على ذلك مرسلة، كروايات ابن المسيب عن عمر، فإن الأكثرين نفوا سماعه منه، وأثبت أحمد أنه رآه وسمع منه، وقال مع ذلك: إن رواياته عنه مرسلة لأنه إنما سمع منه شيئاً يسيراً، مثل نعيه النعمان بن مقرن على المنبر ونحو ذلك، وكذلك سماع الحسن من عثمان وهو على المنبر يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام، ورواياته عنه غير ذلك مرسلة، وقال أحمد: ابن جريج لم يسمع من طاوس ولا حرفاً، ويقول: رأيت طاوساً، وقال أبو حاتم الرازي أيضاً: الزهري لا يصح سماعه من ابن عمر رآه، ولم يسمع منه، ورأى عبد الله بن جعفر، ولم يسمع منه، وأثبت أيضاً دخول مكحول على واثلة بن الأسقع، ورؤيته له ومشافهته، وأنكر سماعه منه، وقال: لم يصح له منه سماع، وجعل رواياته عنه مرسلة، وقد جاء التصريح بسماع مكحول من واثلة للحديث من وجه فيه نظر، وقد ذكرناه في آخر كتاب الأدب، وقد ذكر الترمذي دخول مكحول على واثلة

---

[9] المصدر نفسه (ص: 206 : رقم 764-765)

[10] المصدر نفسه (ص: 9 : رقم 21) .

[11] مسند أحمد، (22/ 48 : 14143).

[12] تاريخ دمشق، لابن عساكر، (22/ 385) .

[13] العلل الكبير، للترمذي (ترتيب علل الترمذي الكبير)، (ص: 102 ح 176)

[14] رواية عبد المجيد عن ابن جريج أخرجها الشافعي في "مسنده" 187/2 ورواية عبدالرزاق رواها في "مصنفه" (5591)، والإمام أحمد أخرج الحديث من طريق عبدالرزاق، بصيغة الإخبار!!.

في ذكر الرواية بالمعنى، وقال أحمد: أبان بن عثمان لم يسمع من أبيه، من أين سمع منه؟ ومراده: من أين صحت الرواية بسماعه منه، وإلا فإن إمكان ذلك واحتماله غير مستبعد، وقال أبو زرعة في أبي أمامة بن سهل بن حنيف: لم يسمع من عمر، هذا مع أن أبا أمامة رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ "[15]

المطلب الثالث

اختلاف البلدان مع عدم اجتماع الشيخ والتلميذ في بلد واحد.

مما يستدل به الأئمة على نفي السماع اختلاف البلدان مع عدم العلم بالسماع أو اللقاء، قال الحافظ ابن رجب " ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع الاتصال، أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده، لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه، نقل مهنا عن أحمد، قال: لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري، وقال أبو حاتم في رواية ابن سيرين عن أبي الدرداء: لقد أدركه ولا أظنه سمع منه، ذاك بالشام وهذا بالبصرة، وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من الضحاك بن قيس، كان الضحاك يكون بالبوادي، وقال الدارقطني: لا يثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء، لأنهما لم يلتقيا، ومراده: أنه لم يثبت التقاؤهما: لا أنه ثبت انتفاؤه، لأن نفيه لم يرد في رواية قط "[16] .

فذكر الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي أن رواية راو ببلد عمن هو ببلد آخر، ولم يثبت اجتماعهما ببلد واحد يدل على عدم السماع منه[17] .

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن عمر بن موسى الوجيهي الدمشقي، حدث في حمص عن عفير بن معدان وزعم أنه لقيه بأرمينية سنة مائة وثمان مع أنه توفي قبل ذلك بأربع سنين، سنة مائة وأربع ولم يغزوا أرمينية[18] .

وقال ابن المديني: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، عن سهيل بن ذكوان، قال: لقيت عائشة بواسط[19]، وعائشة ما دخلت واسط قط، وإنما بناها الحجاج بعد موت عائشة بدهر.

وفي المراسيل لابن أبي حاتم[20]: سُئل علي بن المديني عن حديث الأسود بن سريع، فقال: "الحسن لم يسمع من الأسود بن سريع؛ لأن الأسود بن سريع خرج من البصرة أيام علي رضي الله عنه وكان الحسن بالمدينة".

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: أبو وائل سمع من أبي الدرداء شيئاً؟ قال: أدركه ولا يحكي سماع شيء أبو الدرداء كان بالشام وأبو وائل كان بالكوفة[21].

المطلب الرابع

ألا يكون الشيخ من طبقة شيوخ الراوي.

---

[15] شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، (2/ 590) .

[16] المصدر نفسه، (2/ 592- 593)، ينظر: المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص:187، رقم: 683)، وجامع التحصيل، للعلائي، (ص: 176).

[17] المصدر نفسه، (2/ 596) .

[18] الكفاية، للخطيب البغدادي، (ص: 119)

[19] ميزان الاعتدال، للذهبي، (2/ 243)

[20] المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص: 39، رقم: 124)

[21] المصدر نفسه (ص: 88، رقم: 319)، وجامع التحصيل، للعلائي، (ص:197).

قد يرد التصريح في السماع في بعض الروايات ومع البحث يظهر أن الشيخ من طبقة متقدمة وليس من طبقة شيوخ الراوي، وذلك يدل على الانقطاع ويعرف ذلك بعدة أمور منها:

أن الأئمة عندما يترجمون للراوي فإنهم يذكرون إدراكه لشيوخ متقدمين فيقولون مثلاً: أدرك فلانا وفلانا، فإذا وجدت رواية مصرحة بالسماع عمن هو أقدم من أولئك ممن لا يمكن سماعه منه فذلك دليل على الوهم.
ومنها: أن يذكر الراوي شيخاً بأنه أجل شيوخه وأقدمهم، ثم ترد رواية مصرحة بالسماع عمن هو أقدم منه.
ومنها: أن يصرح بالسماع عن شيخ متقدم ليس من طبقة شيوخه، ولا يُذكر من شيوخه[22].

فمثال الأول، وهو أن يذكر الأئمة إدراك الراوي لشيخ متقدم، ثم ترد رواية مصرحة بالسماع عمن هو أقدم منه، ممن لا يمكن سماعه منه، أن الحكم بن موسى أبا صالح، قال: حدثنا يحيى بن حمزة، عن عبدالرحمن بن جابر، حدثني سليم بن عامر، حدثني المقداد بن الأسود، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق ، حتى تكون منهم كمقدار ميل..."[23].

فسماع سليم بن عامر من المقداد غير صحيح؛ لأن المقداد مات في خلافة عثمان، وأما سليم بن عامر، فسمع من أبي أمامة (ت 86)، وجبير بن نفير (ت 80)، وطبقتهم، فبينه وبين المقداد طبقتان، قال البخاري: سليم بن عامر سمع أبا أمامة، وفي هذا إشارة إلى أنه لم يسمع ممن هو أقدم منه [24].

وأما الثاني، فصورته أن تجد في ترجمة راو إدراكه لشيخ يوصف بأنه أجل شيوخه وأقدمهم، ثم تجد التصريح بالسماع عمن هو أقدم منه، مع عدم العلم بسماعه منه بوجه من الوجوه، فلا ريب أن هذا دليل على أنه لم يدرك ذلك الشيخ المتقدم الذي روى عنه بصيغة تدل على السماع، وقد استعمل الأئمة هذه القرينة في نفي السماع في بعض الأسانيد، كما فعل أبو مسهر وأبو حاتم وغيرهما.

ومثاله: ما أخرجه يعقوب الفسوي في كتاب "المعرفة" أن الوليد بن مسلم قال: حدثني تميم (بن عطية العنسي) قال: سمعت مكحولاً يقول: " قدمت الكوفة، فاختلفت إلى شريح ستة أشهر ما أسأله عن شيء أكتفي بما يقضي به"[25].

ثم أخرج بعده من طريق أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، قال: ثنا سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول، قال: "ما لقيت مثل الشعبي"، قال أبو مسهر: " حديث الوليد ابن مسلم ليس بمحفوظ؛ لأن مكحولاً لو اختلف إلى شريح لم يقل: ما لقيت مثل الشعبي"[26].

فقد استنكر أبو مسهر هذه الرواية لأن مكحولا لو لقي شريح لم يقل ما لقيت مثل الشعبي، واستنكرها أبو حاتم الرازي أيضاً، وضعف تميماً بسببها فقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن تميم بن عطية فقال: "محله الصدق وما أنكرت من حديثه إلا شيئا روى إسماعيل بن عياش عنه عن مكحول قال: جالست شريحا كذا شهرا، وما أرى مكحولا رأى شريحا بعينه قط، ويدل حديثه على ضعف شديد" [27].

---

(22) ينظر: علم طبقات المحدثين لأسعد تيم، (ص 88).

(23) صحيح مسلم، (8/ 158: 7308) .

(24) علم طبقات المحدثين، لأسعد تيم، (ص 88).

(25) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (2/ 604) .

(26) المصدر نفسه.

(27) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/ 443) .

وقد جاء في كتاب "العلل" للإمام أحمد أن مكحولاً قال: " عامة ما أحدثكم عن عامر الشعبي وسعيد بن المسيب"[28]، وهذا مما يؤكد عدم سماع مكحول من شريح.

ولا ريب في عدم سماع مكحول من شريح، والذي يظهر أن الوهم من تميم لأنه هو الذي روى التصريح بالسماع عن مكحول فالوهم منه وليس ممن بعده؛ لأنه جاء عنه من طريقين أحدهما عن الوليد بن مسلم والآخر عن إسماعيل بن عياش.

وأما رواية الراوي عن شيخ متقدم ليس من طبقة شيوخه، ولم يُذكر من شيوخه، فذلك من الدلائل على نفي السماع في الأسانيد المنقطعة أيضاً وهو من أعظم فوائد علم طبقات الرواة.

وقد نص على هذه القرينة صاحب كتاب "علم طبقات المحدثين" وذكر له مثالا ما رواه مسلم بن إبراهيم، حدثنا أبو الأشهب، حدثنا أبو الجوزاء، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- : في قوله: (اللات والعزى) كان اللات رجلا يلت سويق الحاج[29] .

فأبو الجوزاء ليس من طبقة شيوخ أبي الأشهب حيث توفي سنة (83) وولد أبو الأشهب سنة (70) وقد قال حماد بن زيد :" لم يسمع أبو الأشهب من أبي الجوزاء"[30]، ومما يؤكد صحة قول حماد بن زيد أن طبقة شيوخ أبي الأشهب المعروفين ماتوا بعد أبي الجوزاء بعشرين سنة ونيف؛ فإنه يروي عن الحسن البصري (ت 110) وعامر الشعبي (ت 104) وعكرمة مولى بن عباس (ت 107) وأبي رجاء العطاردي (ت 107) وأبي نضرة العبدي (ت 107) وخليد العصري (مات بعد المائة) وبكر بن عبد الله المزني (ت 108) وأبي العلاء عبد الله بن الشخير (ت 108 وقيل 111) وأبي السليل ضريب بن نقير القيسي (ذكره البخاري من قبيل سنة 110) وتوبة العنبري (ت 130) وسيار بن سلمة أبي المنهال الرياحي (129) فهؤلاء الذين عرفت وفياتهم من شيوخه وكلهم ماتوا بعد المائة حتى انقضاء سلطان بني أمية وليس فيهم من مات زمن الحجاج غير أبي الجوزاء ، وليس فيهم أنس بن مالك الصحابي (ت 93) ولا جابر بن زيد مفتي أهل البصرة (ت 93) ولا أبو العالية الرياحي (ت93) عالم البلد وشيخ المفسرين بها، ولا مطرف بن عبد الله بن الشخير (ت 95) شيخ البصرة وأجل تابعيها في عصره ... فهل يعقل أن يكون في شيوخ مكثر فجوة زمنية قدرها عشرون سنة ونيف"[31] .

وأما الاستدلال بكون أبي الأشهب بلغ نحو 12 أو 13 سنة حين وفاة أبي الجوزاء فغير مسلم به لأنه لم يكن ذلك سن طلب الحديث في ذلك الوقت فما كان أحدهم يطلب العلم حتى يبلغ مبلغ الرجال ويتعبد [32] .

ومنها أيضا: أن يستحيل إدراكه لمن روى عنه بسبب أمر يتعلق بأحوال الرواة كتأخر إسلامه مثلا، فقد نفى البخاري دخول أبي هريرة على رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يدركها، فعندما روى محمد بن عبد الله، عن المطلب، عن أبي هريرة: "دخلت على رقية بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - امرأة عثمان وفي يدها مشط"، علق البخاري قائلا: "لا أدري حفظ؟! لأن رقية بنت النبي - صلى الله عليه وسلم - ماتت أيام بدر، وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر، ولا تقوم به الحجة"[33] .

---

[28] العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 449 : 2995)، وينظر: علم طبقات المحدثين، لأسعد تيم، (ص87).

[29] صحيح البخاري، (4/ 1841 : 4578) .

[30] تهذيب التهذيب، لابن حجر، (2/ 88)

[31] علم طبقات المحدثين، لأسعد تيم، (ص 88 ، 89) .

[32] المصدر نفسه، (ص 89)،حاشية رقم (1).

[33] التاريخ الأوسط، للبخاري، (1/ 43)

ومن الأمثلة التي تبيّن أهمية الطبقة في كشف وهم السماع ما ذكره ابن حجر عن ابن المديني قوله: " عمر ابن الحكم لم يسمع من أسامة بن زيد ولم يدركه"، فعلّق ابن حجر على ذلك: "وإذا لم يدرك أسامة فهو لم يدرك سعد بن أبي وقاص أيضا ولا كعب بن مالك"[34].
وذلك لأن سعد بن أبي وقاص وكعب بن مالك ماتا قبل أسامة، وإذا لم يدرك طبقة أسامة بن زيد فمن باب أولى لم يدرك طبقة من قبله؛ ولأجل ذلك فالحديث الذي جاء فيه التصريح بسماع عمر بن الحكم من سعد بن أبي وقاص تصريح لا يصح[35].

المبحث الثاني: تحقيق السماع المتعلق باعتراف الراوي، أو أحكام أهل العلم

المطلب الأول

اتفاق الأئمة على عدم إدراك الراوي لمن حدّث عنه

من المتقرر أن أئمة النقد لديهم اطلاع على أحوال الرواة بما لم يتيسر لمن جاء بعدهم، ولذلك فهم يعرفون من علل الأحاديث مالم يطلع عليه غيرهم مثل عدم الإدراك أو انتفاء السماع أو نحو ذلك.

وقد تتفق أقوال الأئمة على نفي إدراك الراوي لشيخه أو السماع منه، وقد ينفي إمام مطلع ذلك ولا مخالف له وذلك دليل على نفي السماع وانقطاع الأسانيد.

فمن أمثلة نفي إدراك الراوي مع الوهم في إثبات السماع ما أخرجه النسائي في "سننه" من طريق محمد بن علي، قال: سألت عائشة: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتطيب قالت: «نعم، بِذِكَارَةِ[36] الطيب المسك، والعنبر»[37].

فقد قرر الأئمة أن محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية لم يدرك عائشة رضي الله عنها، نص على ذلك أحمد وابن معين وأبو حاتم، فعن أبي طالب قال: "سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن علي سمع من أم سلمة شيئا؟ قال: لا يصح أنه سمع، قلت: فسمع من عائشة فقال: لا ماتت عائشة قبل أم سلمة"[38].

وسئل يحيى بن معين عن سماع ابن الحنفية عن أم سلمة فقال: "روى مرسلاً وقد عمَّرت يعني أم سلمة، وقال: ماتت عائشة قبل أم سلمة رضي الله عنها، وماتت عائشة وأبو هريرة سنة خمس وخمسين"[39]، وقال أبو حاتم: "ابن الحنفية لم يلق أم سلمة"[40].

---

(34) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 436)

(35) هو حديث يرويه عمر بن الحكم قال: سمعت سعداً يحدّث عن النبي صلى الله عليه وسلم: "صلاة في مسجدي هذا"، ينظر: المراسيل (ص: 138 : 498)

(36)الذِّكَارَة بكسر الذال المعجمة هي ما يصلح للرجال من الطيب، قال ابن الأثير: " الذِّكَارَةُ بِالْكَسْرِ: ما يصلح للرجال، كالمسك والعنبر والعود، وهي جمع، والذُّكُورَةُ مثلُه "، وقال الشوكاني: والمراد الطيب الذي لا لون له لأن طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (2/ 164)، ونيل الأوطار، للشوكاني، (1/ 165).

(37) أخرجه النسائي في الصغرى (8/ 150 : 5116)، وفي السنن الكبرى (8/ 344 : 9347)، وأخرجه كذلك: البخاري في " التاريخ الكبير" معلقاً، (2 / 88: 1782).

(38) المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص: 185: رقم 672)

(39) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، (ص: 72 رقم 201، 202)

(40) المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص: 185: رقم 672)

ومن أمثلة ذلك أيضاً اتفاق النقاد على عدم سماع الحسن من أبي هريرة، نُقِل ذلك عن: علي بن المديني، وأيوب السختياني، وعلي بن زيد، وبهز بن حكيم، ونقل أيضا عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان.

قال ابن أبي حاتم سمعت أبا زرعة الرازي يقول: "لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره"، قلت له: فمن قال: "حدثنا أبو هريرة"؟ قال: يخطئ[41].

المطلب الثاني

اعتراف الراوي بعدم سماعه أو إدراكه لمن روى عنه .

إذا أقر الراوي بأنه لم يسمع من شيخه كان ذلك أقوى دليلاً على نفي السماع إذا كان سند النص المصرح فيه بعدم السماع صحيحًا، فمن ذلك ما رواه إسماعيل بن زكريا حدثنا جميل بن زيد، حدثنا ابن عمر، قال: "تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وخلى سبيلها"[42]، فقد نفى جميل بن زيد سماعه من ابن عمر، حيث قال: "هذه أحاديث ابن عمر ما سمعت من ابن عمر شيئًا، إنما قالوا لي: اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها" [43].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما رواه الترمذي في "سننه"[44] من طريق عباد بن منصور، قال: سمعت عكرمة، يقول: كان لابن عباس غلمة ثلاثة حجامون... وفيه: قال ابن عباس: قال نبي الله صلى الله عليه وسلم: "نعم العبد الحجام..." الحديث.

فقول عباد بن منصور سمعت عكرمة لا يصح؛ لأن عباداً نفسه نفى أن يكون سمع من عكرمة، قال الحافظ ابن رجب: " رواية عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، وقد قيل إنها كلها مأخوذة عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة، وله حديث في اللعان عن عكرمة، قال أحمد: إنما رواه عن ابن أبي يحيى، وقد ذكرناه في أبواب اللعان، وله حديث آخر في الحجامة، وحديث في الاكتحال، وقد ذكرناهما ـ أيضاً ـ وقد سئل عنهما عباد فقال: حدثنيهما ابن أبي يحيى عن داود، عن عكرمة"[45].

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد قلت لعباد بن منصور: سمعت حديث ما مررت بملأ من الملائكة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكحل ثلاثاً؟ يعني من عكرمة، فقال: حدثهن ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة [46].

قال البخاري: "عباد عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود عن عكرمة وربما دلسها فجعلها عن عكرمة"[47].

ومن أمثلته أيضاً ما ورد من التصريح بالسماع في رواية الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس فإنه وهم؛ ذلك لأن الضحاك نفسه نفي أن يكون لقي ابن عباس أو سمع منه، فعندما ترجم ابن حبان للضحاك في كتابه "مشاهير علماء الأمصار"[48]، قال:" لقي جماعة منْ التابعين، ولم يشافه أحدا منْ الصحابة، ومن زعم أنه لقي ابن عبّاس، فقد وَهِمَ، وكان معلم كتاب، ورواية أبي إسحاق، عن الضحاك، قلت لابن

---

[41] تنظر أقوالهم: المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص: 35: رقم 104-111)

[42] أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار، (2: 104، ح186)، وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (2: 427)، وميزان الاعتدال، للذهبي، (1/ 423)

[43] التاريخ الكبير، للبخاري، (2/ 215 : 2239)

[44] (3/ 459 : 2053)

[45] شرح علل الترمذي، لابن رجب، (2/ 826)

[46] تهذيب التهذيب، لابن حجر، (5/ 91)

[47] التاريخ الكبير، للبخاري، (6/ 40 : 1623)

[48] (ص 308)

عبّاس"، وَهَمٌ منْ شريك، كيف يقول لابن عباس ولم يره وإنما لقى سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير".

وقال ابن حبان في "الثقات"[49]: "ورواية أبي إسحاق السبيعي عن الضحاك قال: قلت لابن عباس، وهم من شريك عن أبى إسحاق".

قلنا: ويلحق بهذا النوع قول خالد بن الحذاء الواسطي: " كتبتُ عن الأعمش ولم أسمع منه"[50]، فهو اعتراف منه بذلك.

المطلب الثالث

تفرد الراوي الذي لا يحتمل تفرده بالتصريح بالسماع

إذا تفرد راوٍ من الرواة في إثبات سماع راو من شيخه، فإن نقّاد الحديث يقارنون بين روايته ورواية غيره للحديث، وينظرون في ذلك: هل شاركه غيره بإثبات السماع أم تفرد به، وهل توبع عليه أم لا، فإن تفرّد بذلك، وهو ممن لا يحتمل تفرد، كان دليلاً على أن ذكر السماع وهم وليس حقيقة.

من الأمثلة على ذلك؛ ما جاء في الحديث الذي يرويه أبو خيثمة في مسنده، ثنا يزيد بن هارون، أنا سفيان الثوري، عن زبيد وهو الأيامي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى: سمعت عمر يقول: "صلاة الأضحى ركعتين والفطر ركعتين"[51] الحديث.

وأخرج الإمام أحمد الحديث في "مسنده"[52]، دون وجود التصريح بالسماع بين عبدالرحمن بن أبي ليلى وعمر، وذلك من رواية وكيع وعبدالرحمن عن سفيان، عن زبيد الإيامي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر، وقال عقبها: "وقال يزيد -يعني ابن هارون-: ابن أبي ليلى قال: سمعت عمر".
قال أبو خيثمة: "تفرد به يزيد بن هارون هكذا، ولم يقل أحد سمعت عمر غيره، ورواه يحيى بن سعيد وغير واحد عن سفيان عن زبيد عن عبد الرحمن عن الثقة عن عمر، ورواه شريك عن زبيد عن عبد الرحمن عن عمر، ولم يقل سمعت"[53].
وقد نفى سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عمر أيضاً عدد من نقاد الحديث:
فقد قال ابن المديني: " لم يثبت عندنا من جهة صحيحة أن ابن أبي ليلى سمع من عمر"[54]، وقال أيضا: "كان شعبة ينكر أن يكون سمع من عمر"[55]، وسئل يحيى بن معين عن عبدالرحمن بن أبى ليلى عن عمر، فقال: "لم يره"، فقلت له: "الحديث الذي يروى: كنا مع عمر نتراءى الهلال، فقال: "ليس بشيء"[56]، وسئل ابن أبي حاتم والده عنه، قال: يصح لابن أبي ليلى سماع من عمر؟ قال: لا[57]، وقال ابن أبي خيثمة في "تاريخه": "وقد روى سماعه من عمر من طرق، وليست بصحيح"[58]، وقال الخليلي

---

[49] (6/ 481)

[50] التاريخ الكبير، للبخاري، (1/174: 190).

[51] مسند أبي خيثمة نقلاً عن تهذيب التهذيب، لابن حجر، (6: 262)، وأشار إليها

[52] (1 : 275)، ح (258).

[53] تهذيب التهذيب، لابن حجر، (6: 262).

[54] جامع التحصيل، للعلائي، (ص226).

[55] تاريخ دمشق، لابن عساكر، (36 : 88).

[56] تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، (3: 97).

[57] المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص126).

[58] نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب، (6: 262)، ولم أجدها في المطبوع من التاريخ.

في "الإرشاد": "الحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر"[59]، وروى شعبة، عن الحكم بن أبي ليلى قال: "ولدت لست سنين بقيت من خلافة عمر"[60]، وغيرهم أيضا.
فإجماع النقاد على عدم سماع عبد الرحمن من عمر، يجعلنا لا نقبل تفرد يزيد بن هاروه في إثباته، وهو دون منزلتهم في الحفظ والاتقان والضبط، والله أعلم.

المطلب الرابع
حكم أهل بلد الراوي بنفي سماع الراوي من شيخه.

قد يحكم عالم بسماع راوي من شيخه ولكن أهل بلده ينفون ذلك السماع فهنا يقدم قول أهل بلد الراوي؛ لأنهم أعلم بحال الرواة في بلدانهم فمن أمثلة ذلك أنه جاء التصريح بالسماع بين يحيى بن أبي المطاع والعرباض بن سارية، في رواية أخرجها ابن ماجة في سننه حيث قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا عبدالله بن العلاء، يعني ابن زبر، قال: حدثني يحيى بن أبي المطاع، قال: سمعت العرباض بن سارية، يقول: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فوعظنا موعظة بليغة... الحديث[61].
فقد نص الإمام البخاري رحمه الله، على تحقق السماع بين يحيى بن أبي المطاع والعرباض بن سارية، حيث قال: " يحيى بن أبي المطاع، القرشي، يعد في الشاميين، سمع عرباض بن سارية"[62] .

ولكن علماء الشام وهم أهل بلد يحيى بن أبي المطاع، دُحَيماً وتلميذه أبا زرعة الدمشقي، نصوا على عدم سماعه من العرباض بن سارية، وبينوا أن السماع لا يصح[63].

فهنا قدّم علماء الحديث ونقاده كلام أهل بلد يحيى بن أبي المطاع ورجّحوه على كلام الإمام البخاري للأسباب التالية:

أولاً: لما تقدم ذكره أنهم من أهل بلده وأعرف به وأخبر، خاصة دُحَيماً فهو مقدّم في معرفة الرجال الشاميين.

ثانياً: أنه وقعت أوهام للبخاري في الرواة الشاميين، قال ابن عقدة: " قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام"[64].

وأكّد هذه المعلومة عن وقوع أوهام للإمام البخاري في بعض الشاميين غير واحد من أهل العلم، منهم:

- ابن رجب الحنبلي، حيث قال: "وقد ذكر البخاري في تاريخه: أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرباض اعتماداً على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرباض ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، وممن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي

---

[59] الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، (2 : 547).

[60] المراسيل، لابن أبي حاتم، (ص126).

[61] المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، 15/1، حديث رقم 42.

[62] التاريخ الكبير، للبخاري، (8: 306).

[63] التاريخ، لأبي زرعة الدمشقي، ص605. استخدم دحيم علم الطبقات في إثبات نفي السماع بين يحي وبين العرباض ببيان طبقاتهم وتواريخ وفاتهم، فيصلح إيراد هذا المثال أيضا في المطلب المتعلق بأثر الطبقة في بيان صحة السماع من عدمه.

[64] تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، 121/15، تاريخ دمشق، لابن عساكر، 90/58.

وحكاه عن دُحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري - رحمه الله - يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام"[65].

- الذهبي، حيث قال عقب ترجمته لأحد الرجال الشاميين: "والبخاري ليس بالخبير برجال الشام، وهذا من أوهامه"[66].

فظهر هنا أن نقاد الحديث رجحوا نفي سماع يحيى بن أبي المطاع من العرباض بن سارية وعدم صحته، بناء على قرينة أن من نفى السماع هم من أهل بلده، مضافا إليها أن المثبت للسماع قد نص غير واحد من العلماء على وجود أوهام له في الرواة الشاميين، وهذا يقوي الاعتماد على رأي دحيم بإعمال قرينة قول أهل بلد الراوي على قول البخاري.

الخاتمة

بفضل الله تعالى، توصلت في هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، أجملها في النقاط الآتية:

أولا: يجب التأكد من ثبوت السماع بين الراوي وشيخه وألا يغتر بظاهر الراوية ولا سيما إذا دلت القرائن على نفي السماع.

ثانيا: لنقاد الحديث وسائل متعددة ودلائل مهمة يكشفون من خلالها أوهام الرواة في إثبات السماع الذي لا يصح، ومنها:

- وفاة الشيخ قبل ولادة الراوي، أو قبل دخول الراوي بلده.
- تحقق عدم سماع الراوي من شيخه.
- اختلاف البلدان مع عدم اجتماع الشيخ والتلميذ في بلد واحد.
- اتفاق الأئمة على عدم إدراكه لشيخه.
- اعتراف الراوي بعدم سماعه أو إدراكه لمن صرح بالسماع منه.
- ألا يكون الشيخ من طبقة شيوخ الراوي
- التفرد بالتصريح بالسماع ممن لا يحتمل تفرده به.
- حكم أهل بلد الراوي بنفي سماع الراوي من شيخه.

التوصيات:

- وجوب التأكد من ثبوت ألفاظ السماع في الأسانيد وإعمال القرائن في ذلك.
- ضرورة التأصيل لعلم علل الحديث من خلال استقراء عمل الأئمة.

المصادر والمراجع

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1409ه.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003م.
- التاريخ الأوسط، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض ط1، 1426 - 2005
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422ه- 2002م.
- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415ه – 1995م.

(65) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، 759/2، وذكر الذهبي في "تاريخ الإسلام" (500/12) أن ابن عساكر أعرف برجال الشام من البخاري.

(66) تاريخ الإسلام، للذهبي، 230/3.

- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، (رواية: أبي الميمون بن راشد)، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، نشر مجمع اللغة العربية، دمشق.
- التاريخ الكبير، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط1، 1399ه.
- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، (بدون تحقيق)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404 – 1984م.
- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد، التميمي، أبو حاتم الدارمي البُستي، طبع تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ - 1973م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407 - 1986
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1422هـ - 2001م
- الجرح والتعديل، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند ودار إحياء التراث العربي - بيروت، 1271 هـ -1952م.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1998م.
- سنن ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- سنن النسائي الصغرى، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2، 1406 – 1986م.
- سنن النسائي الكبرى، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2001 م
- شرح علل الترمذي، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، البغدادي، الحنبلي، تحقيق همام عبدالرحيم سعيد، نشر مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط1، 1407هـ - 1987م
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، دار عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409ه.
- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 1422هـ- 2001م.
- علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، أسعد سالم تيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1994م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط1، 1424هـ / 2003م
- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم الدارمي البُستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي– حلب، ط1، 1396هـ.
- المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1397ه.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421ه – 2001م.
- مسند الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المكي، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين، تحقيق ماهر ياسين فحل، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1425هـ - 2004م
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم الدارمي البُستي، تحقيق مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة، مصر، ط1، 1411ه – 1991م.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل، نشر دار التأصيل – القاهرة، ط1، 1436هـ - 2015م
- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1401هـ- 1981م.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية – دمشق، ط1، 1430هـ - 2009م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ - 1993م.

The Evidences of the Narrators Illusion in the Methods of Performance

Dr. Abdul Rahman Abdullah Al-Hazmi

Assistant Professor, Department of Islamic Studies, Faculty of Science and Arts, Dhahran Aljanoob, King Khalid University

Abstract

This study deals with one of the most important issues of the science of Illal, which are the evidences that reveal the illusion of some narrators in the methods of performance between two narrators (rewa) to confirm the hearing and the isnaads connection between them. This study worked on collecting these evidences, clarifying their diversity , examining them and giving examples to show how al hadith critics used them. This study aims at clarifying the severity of al hadith critics in ascertaining the validity of the hearing which is found in some of al isnaads. The researcher followed the inductive method to collect these evidences. Then, he used the critical approach based on the analysis to study these evidences and to clarify the extent of its validity and strength in accordance to the measures of al hadith critics.

Keywords: The science of Illal,evidences ,illusion, hearing, performance